

## لبنان دخل في مسار الإستحقاق

## هل تعرق الإصطفافات السياسية والطائفية إنتخاب الرئيس؟

دخل لبنان مطلع ايلول مسار الاستحقاق الرئاسي ضمن مهلة الشهرين المحددة دستوريا لمجلس النواب لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وسط تباينات في الاراء حول شخصية الرئيس وموصفاته، انعكاسا للتباينات حيال قضايا كبرى تشغل البلاد، مع ان لرئيس الجمهورية صلاحيات محددة في ادارة الدولة مما يلقي المسؤولية الاساسية على مجلس الوزراء مجتمعا

هذه التباينات والانقسامات والاصطفافات السياسية والنيابية والطائفية، زادت المخاوف من عدم حصول تفاهم داخلي وخارجي على الرئيس العتيد، مما فاقم المخاوف من حصول فراغ رئاسي او ازمة حكم قد تطول او تقصر كما سبق وحصل، لأن هذه الاصطفافات لا يمكن تجاوزها بسهولة بسبب تركيبة لبنان السياسية، بحيث لكل كتلة نيابية كبيرة ووزنة موقفها وموصفاتها ومعاييرها، وترفع شعارات وعناوين سياسية كبيرة، استراتيجية وتفصيلية، حول كل امر، حتى لو كان خدماتيا وائتمانيا او اقتصاديا وماليا ومعيشيا. فمن هو القادر على جمع كل هؤلاء المختلفين وكيف يمكن ان يجمعهم؟

لا يقتصر الامر على القوى والحزب السياسية التقليدية، بل تجاوزها الى مجموعات النواب الجدد، الذين وصلوا الى البرلمان تحت عناوين التغييرين والمستقلين والسياديين، بحيث ظهر من تجارب الاشهر الماضية بعد الانتخابات، ان لكل مجموعة منهم مواقف مختلفة من معظم الاستحقاقات وحتى في العمل التشريعي. طرح بعض الكتل مواصفات للرئيس كأن يكون مستقلا وحياديا وسياديا ولا يرتبط بمحور داخلي او خارجي، او رئيسا صاحب موقف وقرار جريء، او رئيسا اصلاحيا غير ملوث بالفساد، او رئيسا له موقف واضح من العدو الاسرائيلي ومن الشقيق والصديق.... وغيرها من المعايير والمواصفات.

بناء على هذه المواصفات والمعايير، بدأ طرح اسماء المرشحين من داخل البرلمان ومن خارجه، وسط كلام عن رغبة ما في ان يكون المرشح خارج الاصطفافات التقليدية التي تحكم الوضعين السياسي والبرلماني. وثمة كلام ايضا عن مرشحين طبيعيين وآخرين جديين، واسماء للحرق او لجس النبض. ووفق ما يتم التداول به من اسماء، هناك اكثر من عشرة مرشحين.

بات مشهد مجلس النواب واضحا الى حد كبير، فالتحالفات معروفة والخلافات ايضا، لكن هناك محاولات من بعض القوى السياسية المسيحية كالقوات اللبنانية لاستقطاب عدد من النواب المستقلين او التغييرين او الذين صنّفوا انفسهم في خانة المعارضة، وعددهم ليس بقليل (نحو 30 نائبا)، من اجل تكوين جبهة نيابية واحدة تضم 67 نائبا تخوض الاستحقاق الرئاسي، ربما ترشيحا وليس اقتراعا فقط. كما جرت محاولة لتكوين مجموعة نيابية متراسة تضم عددا لا بأس به من نواب خارج الاحزاب التقليدية من مختلف الطوائف والمجموعات النيابية الجديدة، للاتفاق على موقف واحد وادارة واحدة في العمل البرلماني وخوض الاستحقاقات المقبلة. وقد بدأ هذا المسعى بجمع 16 نائبا على امل ان يتوسع ليضم قرابة 26 نائبا.

لذلك، من الصعب ان تكون هذه الاصطفافات والانقسامات بين الكتل النيابية عاملا مسهلا لانتخاب رئيس للجمهورية، ما لم تحصل توافقات الضرورية بين الكتل الكبيرة ذات الوزن المرجح لهذا المرشح للرئاسة او ذاك. في المقابل، برزت مسألة واضحة تتمثل في عدم وجود كتلة نيابية سنية كبيرة ووزنة كالتالي كان يمثلها "تيار المستقبل"، لذلك بدأ في الشهر الماضي حراك جدي لدى اركان الطائفة السنية، ملء الفراغ الذي احده تعليق الرئيس سعد الحريري عمله السياسي والنيابي، بهدف التوصل الى موقف سياسي ونيابي لدى الطائفة من استحقاق انتخاب رئيس الجمهورية، لاسيما بعد اعلان مكتبه الاعلامي ان الرئيس الحريري "لن يتدخل في اي استحقاق او مشروع سياسي". كان هذا البيان كفيلا بتأكيد فشل تكوين كتلة او تجمع نيابي، ولو بعدد محدود من النواب السنّة الـ 27، بعد مرور اكثر من اربعة اشهر على الانتخابات النيابية،

لا يقتصر انتخاب رئيس الجمهورية على الجانب الداخلي فقط، على الرغم من انه عامل اساسي. فثمة رأي لبعض الدول الشقيقة والصديقة التي



الوزير السابق الفضل شلق.

"ممن" على هذه الكتلة النيابية، او تلك التي تقدم النصيحة حول الخيارات الممكنة، ولو ان هذه الدول تدعو في غالبيتها للتوافق وتسهيل انتخاب الرئيس وتشكيل حكومة جديدة بسرعة لانجاز الاصلاحات المطلوبة في الاقتصاد والمالية العامة وادارات الدولة، علما ان الدول المانحة تربط اي دعم للبنان بتحقيقها. كما تؤكد حرصها الدائم على استقرار لبنان الامني والسياسي والاقتصادي شرط تطبيق الاصلاحات اللازمة.

ثمة كلام ان الانتخابات الرئاسية ستشهد منافسة حامية "وعلى المنحار" بين مرشح وآخر، وقد



## مساع لتشكيل مجموعات نيابية كبيرة تخوض الاستحقاقات



"تفرق" على صوت او صوتين نتيجة انقسام القوى السياسية وكثرة المرشحين، في استعادة معركة

انتخابات العام 1970 بين الرئيسين الراحلين سليمان وفرنجيه والياس سركيس، حيث فاز الاول بفارق صوت واحد قيل انه صوت النائب الراحل كمال جنبلاط او صوت النائب الراحل فؤاد غصن. وبما ان ايا من الكتل الرئيسية لا يملك العدد الكافي من الاصوات لا يصلح الرئيس الذي يريد، ستتجه الانظار الى الاتصالات واللقاءات التي ستحصل بدءا من ايلول لتكوين تحالفات تؤمن النصاب القانوني للجلسة، والعدد الكافي من الاصوات سواء في دورة الاقتراع الاولى (غالبية ثلثي اصوات مجلس النواب) او الدورات التي تليها (الغالبية المطلقة).

نتيجة هذه التراكمات من الازمات التي عاشها لبنان ولا يزال منذ انتهاء الحرب الاهلية، عاد الكلام عن ان الازمة في لبنان هي ازمة تركيبة نظام سياسي وطائفي لا بد من تعديله، وصولا الى الدولة المدنية القائمة على تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة وتحسين مؤسسات الدولة الدستورية والادارية، حتى لو اضطر الامر الى تعديل بعض بنود اتفاق الطائف، او تنفيذ البنود التي لم تنفذ منه، لاسيما الغاء الطائفية السياسية وتحقيق اللامركزية الادارية. لكن من هي الاطراف القابضة على السلطة والحكم، الراغبة او القادرة على البحث في تعديل او تغيير او تطوير النظام السياسي اللبناني؟

ويبقى السؤال: لماذا يتعثّر انتخاب رئيس للجمهورية بعد اتفاق الطائف، وما هي الحلول الممكنة لتلافي الوقوع في فراغ رئاسي او ازمة حكم؟ واي رئيس جمهورية هو الانسب للبنان: شبيه الرئيسين فؤاد شهاب او الياس سركيس؟

## الفضل شلق: عائق الرئاسة في تعدد اللاعبين وتبعية سياسيين وطوائف للخارج

□ الحل او المخرج الوحيد، هو تسوية شاملة بين الاطراف اللبنانيين. وأخر تسوية جرت - او ما سميت كذلك - لم تكن تسوية بل اعتبرها فريق السلطة الحالية غلبة له على الاخرين.

■ اي رئيس مطلوب للبنان؟

□ المطلوب رئيس جمهورية يتمتع بالنزاهة السياسية فوق الاخلاقية، والقدرة على التفكير. ثم ان يحكم الطرف الاقوى مباشرة لا عن طريق وسطاء، سواء عن طريق القرابة البيولوجية او الايديولوجية السياسية والحزبية.

يقول الكاتب والمفكر السياسي الوزير السابق الفضل شلق لـ "الامن العام": "قبل عام 2005 كان لبنان يخضع لنفوذ دولة واحدة هي سوريا، فلم يتعثّر انتخاب رئيس للجمهورية لا قبل اتفاق الطائف ولا بعده. لكن الازمة بعد ذلك تعود الى تعدد اللاعبين الخارجيين في الساحة اللبنانية وتبعية بعض السياسيين والطوائف للخارج. هذه التبعية هي العائق الاساسي، خصوصا ان بعض الاطراف في السلطة لا يريدون بناء دولة، واطرف اخرى فيها يعملون على تدمير ما تبقى من الدولة".

■ ما هو المخرج من هذه الازمة ومن الاصطفافات السياسية والطائفية؟